الأمم المتحدة

A/C.3/60/SR.36

الجمعية العامة

الدورة الستون

Distr :.General
30 January 2006
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة السادسة والثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد بوتاجيرا ..... (أوغندا)

ثم: السيد أنشور (نائب الرئيس) ..... (إندونيسيا)

المحتويات

البند ٣٩ من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، المسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين والمسائل الإنسانية

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

05-59414 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠

البند ٣٩ من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، المسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين والمسائل الإنسانية (A/60/12 وAdd.1 و276 و293 و300 و440)

١- **السيد غيتر** (مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين) قال إنه يرحب باعتراف المجتمع الدولي في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ بمسؤوليته عن حماية السكان المدنيين من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية. وقرار إنشاء لجنة لبناء السلام مهم أيضاً لأعمال المفوضية ولما كانت المفوضية في الأصل وكالة حماية فلابد أن تكون الحماية هي الموجهة لكل إجراءاتها.

٢- والمفوضية تواجه تحديات متزايدة تشمل مواجهة التعصب المتزايد والحفاظ على حق اللجوء والتصدي لسد الفجوة بين الإغاثة الإنسانية والتنمية. ولعل التعصب هو أكثر التحديات صعوبة في مواجهته. فقد أدت زيادة الشعوبية إلى خلط منهجي ومقصود في الرأي العام بشأن المشاكل الأمنية والإرهاب وتدفقات الهجرة وقضايا اللاجئين واللجوء.

٣- والجمع بين ملتمسي اللجوء وتدفقات الهجرة، وهو ما يتصل بتحدي مكافحة التعصب يلقي بضغط هائل على نظم اللجوء. فيتعين على جميع الدول أن تسلم بأن حراسة الحدود يجب ألا تحول دون الوصول المادي إلى إجراءات اللجوء أو تحديد الوضع العادل للاجئين لمن لهم الحق فيه بموجب القانون الدولي. ويتطلب هذا الوصول الدعوة وتدابير الحماية في الوقت المناسب بما في ذلك دخول الفئات المختلطة من القادمين الجدد وتحسين فحص الأفراد. وتصبح الخطوات التي تتخذ ضد الغش والانتهاك ضرورية لمصداقية نظام اللجوء. والمفوضية على استعداد لمساعدة جميع الدول في تنفيذ إجراءات كافية وفي بناء القدرات لضمان استفادة من يحتاجون إلى الحماية الدولية من هذه الإجراءات.

٤- وكانت المفوضية قد دعمت أعمال اللجنة العالمية المعنية بالهجرة الدولية ورحبت بتقريرها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. فهي ظلت عضواً نشطاً في فريق جنيف للهجرة وتساعد في التوسع في التنسيق المشترك بين الوكالات وفي التحضير للحوار الرفيع المستوى في عام ٢٠٠٦ بشأن الهجرة الدولية والتنمية.

٥- والتحدي الثالث وهو نقص الصلة الفعلية بين الإغاثة والتنمية يظل عقبة كأداء أمام عمل المفوضية، وخاصة فيما يتعلق بجهود الإعادة الواسعة النطاق، التي تتطلب تنمية واستقراراً دائمين. ولما كانت الوقاية وإدارة ما بعد الصراع أمرين حيويين لتجنب تشريد السكان، فإن المفوضية تعتزم أداء دور فعال في عمل لجنة بناء السلام بغية التصدي لا للفجوة بين الإغاثة والتنمية فحسب بل والاحتياجات المعقدة للمجتمعات الخارجة من الصراع. وهي تعمل أيضاً على ضمان إدماج اللاجئين والمشردين تلقائياً في استراتيجيات الإنعاش من جميع الأنواع.

٦- والمفوضية ملتزمة تماماً بالعمل مع فريق الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي والشركاء الآخرين لمساعدة المشردين على أن يصبحوا أكثر إنتاجاً واعتماداً على الذات خلال فترة تشردهم وبعد عودتهم أيضاً. ويجب تعبئة جميع النشطاء تعبئة كاملة من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وسواء أكان الفقر والإقصاء أو أي صورة من صور الصراع العنيف أو الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان فإن على المجتمع الدولي

بصفة عامة أن يكون مستعداً لمعالجة الأسباب الكامنة وراء التشريد القسري للبشر.

٧- وأضاف أن أهداف لجنة بناء السلام تتشابك مع الإطار المفاهيمي لوحدة الاتفاقية وما بعدها بالمفوضية. فسوف تدمج الاتفاقية وما بعدها في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي للتصدي لمشاكل اللاجئين. وإذ تسلم المفوضية بأن الإعادة الطوعية للوطن لا تزال الحل الدائم الذي يختاره معظم اللاجئين، فإن المفوضية ستستكشف بفعالية الفرص المتاحة للتوسع في إعادة التوطين والاشتراك في الدعوة من أجل البلدان التي تريد السماح بالهجرة المحلية ولكن يلزمها الدعم من المجتمع الدولي.

٨- ومضى يقول إن هناك توافقاً عاماً في الآراء يؤكده استعراض الاستجابة الإنسانية على أن العجز في مواجهة التشريد الدولي أصبح أكبر فشل وحيد في العملية الإنسانية. ففي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ أيدت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات التحديد الواضح للمسؤوليات في النهج التعاوني المشترك بين الوكالات إزاء التشرد الداخلي. وكانت المفوضية قد كُلفت بأن تتصدر "الوحدات" القطاعية في الوكالات المعنية بالحماية، وتنسيق المخيمات وإدارتها والمأوى الطارئ في إطار جديد يطبق في حالات الطوارئ المستقبلة.

٩- وقد استخدم نهج الوحدات في توجيه الاستجابة المشتركة بين الوكالات إلى الزلزال الكاسح في جنوب آسيا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. وقد نشرت المفوضية أعدادا كبيرة من الموظفين وجهزت حركة جوية شاملة لنقل كميات كبيرة من مواد الإغاثة إلى باكستان. كذلك كان يُطلب من المفوضية دعم إدارة المخيمات لمن تشردوا بسبب الكارثة. وظل خبراؤها يعملون بصفة عاجلة مع طائفة من الشركاء وخاصة حكومة باكستان بغية توفير المأوى لآلاف الأسر. وعلى الرغم من أن المساعدات كانت موجهة إلى ضحايا كارثة طبيعية وليس إلى صراع فقد غاصت المفوضية عميقاً في احتياطياتها للطوارئ بعدة آلاف من الأطنان من الخيام والبطاطين والمواقد والإمدادات الأخرى التي تمس الحاجة إليها. وكانت المسؤولية الأخلاقية للمفوضية هي المساعدة وبوجه خاص بالنظر إلى سخاء باكستان المقدم لملايين اللاجئين الأفغان على مدى العقدين السابقين.

١٠- وقد أوضحت المفوضية بجلاء أنها تعمل بناء على طلب المنسق الإنساني بموافقة البلد نفسه إذا تم الحفاظ على حق السكان المتضررين في طلب اللجوء والتمتع به، وثانياً إذا كان تمويل تلك الإجراءات إضافياً بالفعل. ومع الاعتراف بدور المفوضية في تعبئة الموارد من أجل المشردين داخلياً لم تستطع المفوضية تحويل الأموال المقصود بها عملها مع اللاجئين. وتتطلع المفوضية إلى جهود منسق الإغاثة في حالات الطوارئ ومجتمع المانحين لتلبية تلك الاحتياجات التكميلية. فالتصدي لحالات التشرد الداخلي تضيف عبئاً على الشراكات وهي بالتحديد المنظمات غير الحكومية.

١١- ومما له أهمية خاصة بالنسبة للمفوضية العمل مع المنظمات السياسية الإقليمية سعياً إلى إيجاد حلول دائمة للاجئين والمشردين، ويشمل ذلك المفوضية الأوروبية والاتحاد الأفريقي. ولابد من إقامة علاقات تشاركية مماثلة في آسيا والأمريكتين. والمفوضية تتعاون مع منظمة المؤتمر الإسلامي في تنظيم مؤتمر بشأن اللاجئين في دولها الأعضاء.

١٢- وفي عام ٢٠٠٤ كانت المفوضية قد أوفدت ١٨٤ بعثة طوارئ إلى ٢٤ بلداً في أربع قارات. وقد تضاءلت قدرتها على مواجهة حالات الطوارئ مع ذلك منذ التسعينات. واتخذت عدة تدابير بالفعل لبناء القدرات بحيث يمكن للمفوضية بحلول عام ٢٠٠٧ أن تضطلع باستجابة

سريعة وفعالة لأزمات اللاجئين غير المتوقعة التي تشمل تشريد ما يصل إلى ٥٠٠ ألف شخص.

١٣- وقال إن الأمن المادي للاجئين والعائدين يظل يتصدر جدول أعمال المفوضية للحماية. وبالإضافة إلى دعم المفوضية لقوات الشرطة الوطنية التي تكفل أمن مخيمات اللاجئين في بلدان مثل جمهورية تترانيا المتحدة وتشاد وكينيا عززت المفوضية تعاونها مع إدارة عمليات حفظ السلام في المجالات الرئيسية مثل سيادة القانون ومسألة الألغام ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. والتزمت المفوضية بالقدر نفسه بضمان الأمن لموظفيها وشركائها. وأصبحت معايير الأمن التنفيذي الدنيا والتدريب من الأمور الأساسية. فبالتعاون مع المركز الالكتروني للمفوضية في اليابان، على سبيل المثال استحدثت المفوضية أدوات لإدارة المخاطر ساعدت الزملاء في موازنة الاحتياجات التشغيلية مقابل المخاطر الأمنية المحتملة.

١٤- والمفوضية تحتاج إلى قاعدة تمويل صحية كما تحتاج إلى الشفافية والمساءلة والإصلاح الهيكلي. وقد اتخذت إجراءاتها لتعزيز مكتب المفتش العام ونفذت قواعد واضحة لعدم التدخل وتقاسمت نتائج التفتيش مع أصحاب المصلحة. وأصبح بوسع أعضاء اللجنة التنفيذية الآن تقييم نتائج التفتيش وطرح أسئلة إضافية على المفتش العام.

١٥- وأصدرت المفوضية أول مجموعة من الأهداف الاستراتيجية في بداية دورة التخطيط للاستفادة بتعليماتها وإرشاداتها في عملية الميزانية والبرمجة. ولإرساء أهداف يمكن قياسها في العمليات والحماية والإدارة. وتعني الأهداف الواضحة زيادة المساءلة بالنسبة للمفوضية وبالنسبة لمجتمع المانحين. وقد بُذل أقصى الجهد لتحديد أولويات الأنشطة واحتواء النفقات وخاصة التكاليف الإدارية مع المراعاة الدائمة للاحتياجات الضاغطة للسكان المعنيين وخاصة النساء والأطفال. ويجب ألا تفقد المفوضية استقرارها المالي النسبي. فالأداة الرئيسية لإحداث التغييرات في المستقبل ستكون تحديد استراتيجية إدارة القوى العاملة بغية التصدي في الوقت نفسه لكفاءة المفوضية وتحقيق الذات والرفاه لأعضائها وإيجاد التوازن الفعلي بين الجنسين.

١٦- وبسبب حركات إعادة التوطين الكبيرة بدأ عام ٢٠٠٥ بأقل عدد من اللاجئين في ربع قرن تقريباً. ففي أفغانستان قُدمت مساعدة المفوضية لقرابة نصف مليون أفغاني للعودة إلى ديارهم مما يجعل هذه العملية أكبر عملية إعادة للوطن في العالم. وظلت العودة الطبيعية الأولوية الأولى للمفوضية. وقد مر عام على اتفاق بيت للسلام الذي أعاد التأكيد على أن المفوضية هي الوكالة الإنسانية الرائدة في مجال العودة وإعادة الإدماج للاجئين والمشردين في يوغوسلافيا السابقة. وفي أفريقيا عاد أكثر من نصف مليون لاجئ إلى ديارهم في عام ٢٠٠٥. ويسرت المفوضية عودة أكثر من ٣٨ ألف لاجئ ليبيري وقدمت مساعدات مادية ووسائل نقل لعودة ٢٠٠ ألف شخص من المشردين داخلياً. وبدأ الأنغوليون كذلك في العودة إلى ديارهم بأعداد نسبية لينتهي الفصل الأخير من نفيهم.

١٧- وتستعد المفوضية لثلاث عمليات إعادة كبيرة في أفريقيا. ويسود قدر متزايد من التفاؤل بين اللاجئين من بوروندي في أعقاب الانتخابات الأخيرة حيث يصل معدل العائدين من جمهورية تترانيا المتحدة إلى الضعف بالمقارنة بالشهور السابقة. وقد عاد حتى هذا التاريخ أكثر من ٦٠ ألف لاجئ في عام ٢٠٠٥ والغريب أن إحدى أكبر عمليات الإعادة التي قامت بها الوكالة كانت أيضاً من بين أقل العمليات تمويلاً. وفي السودان ينبغي الحفاظ على الأمل الذي تولد بسبب اتفاق السلام الشامل في جنوب السودان. ولتجديد هذا التفاؤل بين المنفيين والمشردين في السودان يجب على المجتمع الدولي أن يحشد الدعم من أجل البناء

المؤسسي والتنمية الاقتصادية للمنطقة بغية إيجاد الظروف الملائمة للعودة المستدامة. ويتعين كذلك على المجتمع الدولي أن يدخل بثقله الكامل لدعم عمليات السلام لدارفور حيث اتفاق السلام هو الشرط الأساسي للأمن والمصالحة. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية عاد الأمل من جديد. ويتعين على الجميع العمل بنشاط على استدامته.

١٨- وفي كولومبيا أثر التشريد الداخلي على أكثر من ٢ مليون شخص. وقامت المفوضية بدور رائد في حمايتهم هم واللاجئين في إكوادور وكوستاريكا وبنما وجمهورية فنزويلا البوليفارية. ولم يُعترف إلا بعدد قليل من هؤلاء من الهيئات الوطنية، ولكن المفوضية تعمل على تعزيز نظم اللجوء ودعم المجتمعات المضيفة في المنطقة.

١٩- وحُلت المشاكل في مناطق أخرى أو تم التصدي لها. وعلى سبيل المثال منح ١٢ ألف من اللاجئين الطاجيك المواطنة في تركمانستان وأحرز تقدم في مجال حماية الفييت ناميين المنتنار والأشخاص من ميانمار في تايلاند. وبقيت مشاكل أخرى من قبيل اللاجئين من الصحراء الغربية في تندوف والبوتانيين في نيبال والرهنغيين في بنغلاديش.

٢٠- وأضاف أن النقل الإنساني من قيرغيزستان مثال على عمليات المفوضية. فبعد أحداث العنف في أنديجان في أيار/مايو ٢٠٠٥ نقلت المفوضية أكثر من ٤٥٠ من طالبي اللجوء الأوزبكستانيين من قيرغيزستان إلى رومانيا لضمان حمايتهم وإعادة توطينهم في المستقبل. وأثبتت الأحداث المأساوية في عام ٢٠٠٥ الحاجة إلى تعزيز التعاون الدولي للإنقاذ في البحر. وقد ظلت المفوضية تعمل مع المنظمة البحرية الدولية وتبذل قصارى جهدها لضمان احترام النظام العالمي للبحث والإنقاذ. كذلك ستواصل المفوضية الاهتمام بحالات الطرد المباشر أو غير المباشر الذي تنظمه اتفاقات ثنائية بصرف النظر عن القانون الدولي، أو تنظمه معاملة طالب اللجوء حسن النية باعتباره مهاجراً غير شرعي.

٢١- وقال أخيراً إن مكافحة التعصب تشمل المجتمع الدولي بأسره فهو الذي يجب عليه الوقوف في وجه الإفراط والإقصاء وأن يؤكد مسؤوليته أمام اللاجئين. فإقرار حق اللجوء يجب الدفاع عنه وتنفيذه مهما كانت التكلفة.

٢٢- **السيد سعيد** (السودان) أشار إلى أن السودان استقبلت كثيراً من اللاجئين وتواجه مشاكل اللاجئين وحدها وقال إن حكومته تواصل التعاون الوثيق مع المفوضية. وقد أحدث اتفاق السلام الشامل بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان كثيراً من التغييرات التي تتطلب اهتماماً من المفوضية. فعودة اللاجئين المتزامنة وغير المنظمة تشكل تهديداً محتملاً لنجاح الاتفاق ويلزم معرفة معلومات أخرى عن التدابير التي يمكن أن تتخذها المفوضية والمجتمع الدولي لضمان عودة اللاجئين الطوعية المنظمة إلى السودان. كذلك تلزم توضيحات للإشارة في التقرير إلى البرامج الجارية لإعادة التوطين وإعادة الإدماج وإعادة التأهيل والتعمير في أفريقيا، وخاصة في الجنوب الأفريقي (A/60/12، الفقرة ٢٢).

٢٣- وفيما يتعلق بدارفور قال إن حكومته وقعت وثيقة مع الأمم المتحدة تيسر تقديم المساعدة الإنسانية وخاصة من المنظمة الدولية للهجرة. ويود وفده أن يطلع على مزيد من المعلومات عن التدابير التي تتخذها المفوضية في ذلك السياق. وأضاف أن المفاوضات القادمة التي يرعاها الاتحاد الأفريقي ينبغي أن تؤدي إلى اتفاق قاطع يحل المشاكل المحيطة بدارفور.

٢٤- وفيما يتعلق باللاجئين القُصر فإن اليونيسيف تبذل جهوداً في الجنوب الأفريقي لإعادة إدماج الصغار في المجتمعات عن طريق برامج التعليم والتدريب والعمل. وهو يود أن يعرف الخطوات التي تزمع المفوضية اتخاذها لحل

المشكلة. وقال أخيراً إنه يطالب المجتمع الدولي بتوفير الموارد المالية الكافية للمفوضية لمواصلة أنشطتها ويشجع المفوضية على العمل مع الوكالات ذات الصلة لحل مشاكل اللاجئين.

٢٥- **السيد طارار** (باكستان) قال إن حكومته تقدر الكفاءة التي تستجيب بها المفوضية للزلزال في باكستان. ولئن كان تقرير المفوض السامي (A/60/12) يقدم شرحاً مفصلاً لأنشطة المفوضية فإن الإشارة الصريحة يجب أن تكون إلى الجهود التي تبذلها حكومته منذ عام ١٩٧٩ لاستضافة أكبر عدد من اللاجئين في العالم بمصروفات هائلة. وإضافة إلى ذلك فقد ظلت الوكالات الإنسانيـــة تسهم بما يصل إلى نحو ٢٥ سنتاً للاجئ في اليوم في باكستان وهو مالا يغطي تكلفة نصف لتر من الحليب. وإسهام حكومته في تلبية معظم الاحتياجات الإنسانية لضحايا الزلزال ينبغي لذلك أن تعطى مزيداً من الاهتمام.

٢٦- **السيد ليك** (المملكة المتحدة) تكلم باسم الاتحاد الأوروبي وسأل عن الآليات الموجودة لتيسير التفاعل بين مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وفريق الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي وعن مدى مساعدة تلك الآليات للمشردين كي يصبحوا منتجين ومعتمدين على الذات. كما تساءل عن الدروس التي استفادتها المفوضية من اعتمادها نهج الوحدة وعما إذا كانت لديها القدرة على تنفيذ تلك الأنشطة في عدد من حالات الطوارئ على أساس مستدام.

٢٧- **السيدة شيتانفا** (جورجيا) قالت إنه بغير التعاون المكثف بين الحكومات لا يمكن لوكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المعنية أن تساعد في تخفيف المعاناة الناجمة عن التشرد وتيسر في نهاية المطاف عودة اللاجئين إلى ديارهم. وأضافت أن المفوض السامي ينبغي لذلك أن يواصل حواره مع اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بقصد التوصل إلى حلول دائمة تعالج الأسباب الجذرية للمشاكل.

٢٨- فبينما أشار تقرير الأمين العام عن الحالة في أبخازيا، جورجيا (S/2005/657) إلى تناقص أعداد المشردين في المنطقة فإن السبب في ذلك التناقص هو الوفيات بين أولئك الناس. والأسئلة الحرجة التي ينبغي أن تطرح هي متى يسمح للاجئين الباقين بالعودة وما نوع حفظ السلام الذي تعززه الأمم المتحدة وما هي الحقوق التي ستحميها. وقالت إنها تأسف لأن السلطات في أبخازيا لا تزال تعارض جميع الجهود الرامية إلى حل الصراع وترفض السماح للاجئين بالعودة إلى ديارهم. ومن المؤسف حقاً أن المفاوضات الرامية إلى تأمين العودة السريعة والمأمونة للاجئين والمشردين إلى جنوب أوسيتيا قد توقفت. غير أن الحاجة هناك ماسة إلى أن تراقب المفوضية أحوال المشردين الجورجيين العائدين إلى مقاطعة غالي تلقائياً ودون ضمانات. والحظر المفروض على تدريس لغة جورجيا في المدارس في غالي وهو ما يقترب من الإبادة الثقافية يظل أيضاً بغير حل.

٢٩- ودعت المفوض السامي إلى زيارة جورجيا لدراسة الحالة فيما يتعلق باللاجئين والمشردين بقصد التأكد من أن الذين أجبروا على الفرار من ديارهم لا يفقدون حقهم في العودة ولا حقهم في ممتلكاتهم.

٣٠- **السيدة كورنيليوك** (بيلاروس) أكدت تأييدها لعمل المفوضية.

٣١- **السيد أنشور** (إندونيسيا) طلب توضيحاً لحقوق المشردين في طلب اللجوء في حين أنهم ضحايا لكوارث طبيعية لا لصراع.

٣٢- **السيد غوتير** (مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين) قال إن المفوضية يساورها القلق أيضاً إزاء العودة المنظمة للاجئين إلى جنوب السودان. فهناك مجموعة أولى من

نحو ٥٠٠٠ لاجئ ستستطيع قريباً الطيران إلى جنوب السودان من جمهورية أفريقيا الوسطى ومجموعة ثانية ستعود من هناك بالبر بمجرد اكتمال أعمال إزالة الألغام. وبينما العودة المنظمة والمأمونة للاجئين إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية قد تأخرت بسبب إجراءات جيش الرب للمقاومة في جنوب السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية ذاتها فإن المفوضية ستكون في وضع يسمح لها بالبدء في إعادة توطين اللاجئين طواعية من كينيا بحلول نهاية العام. وفي كل الأحوال فمن المهم جداً توقيع مذكرة تفاهم من حكومة بلد المنشأ وحكومة بلد العودة. وفي حالة السودان سيكون من الضروري مع ذلك توضيح هوية الموقع على ذلك التفاهم. ومفوضيته وافقت على القيام بدور معزز في دعم العودة المنظمة للمشردين داخلياً إلى جنوب السودان. وأعرب عن أمله في أن يشارك كل النشطاء المعنيين في تلك العملية.

٣٣- وقال إن النقص في البنى التحتية الأساسية في جنوب السودان عامل هام في منع اللاجئين من العودة إلى ديارهم، ومن المؤسف أن المفوضية ليست لديها القدرة على توفير الظروف اللازمة لعودتهم المستدامة. وعلى هذا ينبغي إدخال جميع النشطاء الإنمائيين في عملية إعادة التوطين في وقت مبكر لكي تسد الفجوة بين المساعدة للإغاثة والمساعدة للتنمية. وأعرب عن أمله في أن تضطلع لجنة بناء السلام بدور هام في ذلك الصدد. وقال إنه يشترك بنشاط في الحوار مع فريق الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لضمان إشراك الحكومات مبكراً في جهودهم المشتركة.

٣٤- وأضاف أن المفوضية تساعد الراغبين في العودة إلى غرب دارفور حين تسمح بذلك الظروف الأمنية. ومع هذا يتعين توقيع اتفاق سلام وتنفيذه. وسيلزم قدر كبير من الدعم والاستثمار من المجتمع الدولي قبل أن يستطيع اللاجئون العودة على نطاق كبير. ولتحقيق تلك الغاية تتعاون المفوضية بنشاط مع جميع وكالات الأمم المتحدة المعنية والنشطاء الآخرين المعنيين.

٣٥- وقال إنه يسلم بالسخاء البالغ لباكستان وللإسهام الكبير من جمهورية إيران الإسلامية في الجهود الرامية إلى استقبال وحماية اللاجئين من أفغانستان. والمفوضية تتعاون في ذلك الصدد مع حكومة باكستان بشأن التحضير لمؤتمر يعقد في عام ٢٠٠٦ لاسترعاء الاهتمام إلى الحاجة إلى المساعدة الدولية الاقتصادية والبيئية للمناطق التي اكتظت باللاجئين. كما أنه يسلم بأن الحماية الرئيسية التي تعطي للاجئين في باكستان مقدمة من سلطات ذلك البلد وليس من المفوضية.

٣٦- ولكي ينجح نهج الوحدات ينبغي أن يكون كثير المرونة وأن يستفيد بقدر الإمكان من قدرات الوكالات الأخرى. وعلى سبيل المثال فالمفوضية لم تتحمل المسؤولية الرئيسية عن مأوى الوحدات في باكستان. ومع ذلك فقد وضعت إمكانياتها من حيث المأوى تحت تصرف حكومة باكستان لأنها استطاعت أن تفعل ذلك على الفور.

٣٧- وأعلن قبوله للدعوة لزيارة جورجيا وقال إن تعليقات ممثل ذلك البلد تثبت الحاجة إلى حل المشاكل السياسية بأيدي النشطاء الرئيسيين بدعم من المجتمع الدولي، قبل أن يمكن التوصل إلى حل إنساني حقيقي. فالمشكلة الأساسية في العالم المعاصر هي تزايد التعصب بين مختلف الشعوب ولكي تعيش هذه الشعوب معاً في وئام لابد من مكافحة الشعوبية وكل أشكال العنصرية ورهاب الأجانب ودعاوى القومية والأصولية الدينية.

٣٨- وهو يرحب بعبارات التأييد من بيلاروس وقال إن المفوضية تعمل بنجاح مع دول الكومنولث المستقلة في بناء القدرات لنظم اللجوء.

٣٩- وتعليقاته السابقة عن الظروف التي تعمل فيها المفوضية توفر مساعدة للمشردين داخلياً وتتعلق في معظمها بحالات

الصراع لا بحالات الكوارث الطبيعية. غير أن المفوضية على استعداد لتقديم تلك المساعدة التي تفيد فيها خبرتها وهي تتعاون مع حكومة إندونيسيا في المناطق المتضررة بكارثة تسونامي. كما شدد أيضاً على أن أي مساعدة تقدم للمشردين داخلياً من المفوضية ينبغي ألا تستخدم ذريعة لمنعهم من طلب اللجوء. وعلاوة على هذا فولاية المفوضية واضحة ويجب ألا تقوضها قرارات تنظيمية تُتخذ في منظومة الأمم المتحدة أو المجتمع الإنساني.

٤٠- **السيد طومسون** (المملكة المتحدة) تكلم نيابة عن الاتحاد الأوروبي والبلدين المنضمين إليه، بلغاريا ورومانيا، والبلدين المرشحين كرواتيا وتركيا؛ وبلدان عملية الاستقرار، ألبانيا وصربيا والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة؛ بالإضافة إلى النرويج وجمهورية مولدوفا وأوكرانيا، فقال إن الاعتداء الأخير على مخيم أروشارو في غرب دارفور مسألة تثير قلقاً بالغاً. وينبغي لكل أطراف الصراع أن يوقفوا كل أعمال العنف فوراً ويتوصلوا إلى اتفاق سلام دائم دونما تأخير. والاتحاد الأوروبي يرحب باتفاق السلام لجنوب السودان ويؤيد عمل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أجل تحسين أحوال الناس العائدين تلقائياً إلى تلك المنطقة. وهو يرحب كذلك بالدور الذي تؤديه المفوضية وحكومتا قيرغيزستان ورومانيا في الحل المرضي للعودة المهددة للاجئين الأوزبيك.

٤١- وقال إن الاتحاد الأوروبي يُسلم بالعبء الواقع على مناطق أخرى في حماية اللاجئين وهو لذلك يؤيد الاستنتاجات بشأن برامج الحماية الإقليمية التي ترمي بالتعاون مع المفوضية إلى تحسين حماية اللاجئين وإيجاد حلول مستدامة لمحنتهم. وهذه البرامج مكملة لجهود الاتحاد الأوروبي في سبيل إنشاء نظام أوروبي مشترك للجوء بحلول عام ٢٠١٠.

٤٢- وأضاف أن الاتحاد الأوروبي يشترك بالكامل في عملية تحديد الأفراد المستحقين للجوء أو الذين يتلقون أشكالاً مختلفة من الحماية الدولية. ومع ذلك فلا يزال هناك متسع لأن يتصدى جميع أصحاب المصلحة لإساءة استخدام نظام اللجوء ومن ثم يحافظون على الأهمية والقيمة العاليين للنظام نفسه.

٤٣- ومن شأن القرارات الهامة الكثيرة والاستنتاجات التي اعتمدت خلال الدورة الأخيرة للجنة التنفيذية لبرنامج المفوضية أن تسهم في تعزيز التعاون العالمي بشأن الحماية والمساعدة. ومع ذلك يبقى هناك نقص في الحماية للموظفين على الأرض ويجب أن تحدد إدارة المفوضية أولويات الحماية عند تخصيصها للوظائف. كذلك تتوقف الحماية الفعالة على العلاقات المثمرة بين المفوضية وشركائها بما في ذلك المنظمات غير الحكومية وسائر وكالات الأمم المتحدة. وفي ذلك السياق فعندما يكون العمل في بلدان يكون اللاجئون عائدين إلى ديارهم يجب أن تكفل المفوضية أن تكون استراتيجيات الخروج والتسليم محددة منذ البداية بحيث لا تستثمر الموارد في أنشطة إنمائية في وقت قد تكون فيه لوكالات أخرى ميزة نسبية.

٤٤- وهو إذ يرحب باضطلاع المفوضية بالمسؤولية القيادية عن الحماية وإدارة المخيمات وتوفير المأوى أثناء الأزمات التي تشمل مشردين داخلياً، فإنه يوافق على أن تبقى ولاية المفوضية هي الأولوية الأولى وعلى ألا تكون حماية اللاجئين قد تأثرت سلبياً باشتراك المفوضية في مسألة المشردين داخلياً.

٤٥- واستطرد قائلاً إن الاتحاد الأوروبي يؤيد تحرك المفوضية نحو التخطيط القائم على الاحتياجات واتباع نهج الميزنة ويشجع الإدارة على أن تضمن تنفيذ الحوافز لتحقيق تلك الغاية.

٤٦- **السيد مارتينز** (أنغولا) تكلم نيابة عن المجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي فقال إنه بينما بُذلت جهود لمعالجة الأسباب الجذرية لمشكلة اللاجئين والمشردين في أفريقيا فإن الإقليم لا يزال يمثل قرابة ثلث مجموع اللاجئين في العالم. غير أن مما يشجع تلك التطورات الايجابية التي تمكن الملايين من هؤلاء الناس من العودة إلى بلدانهم بسلامة وكرامة عند العثور على حلول دائمة لحالات اللاجئين المختلفة التي طال أمدها في أفريقيا.

٤٧- ومضى يقول إن مجلس وزراء المجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي سلم بأن التدابير الوقائية ليست بديلاً عن التدابير الحمائية ولكنها تكملها؛ وشدد على أن معظم الفئات الضعيفة تحتاج إلى الدعم من خلال التكامل الإقليمي على أساس تعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان. ويظل هذا المجتمع ملتزماً بتعزيز الآليات الوطنية والإقليمية لإيجاد القدرات المحلية المستدامة لحماية ومساعدة اللاجئين وإقرار مفهوم تقاسم الأعباء. وهو يؤيد اتباع نهج كلي إزاء مشكلة اللاجئين.

٤٨- واستطرد قائلاً إن الإعادة الطوعية هي الحل المفضل وينبغي تعزيزها في سياق النهج "الرباعي" (العودة والإدماج والتأهيل والتعمير) بينما تكون الأولوية الرئيسية لضمان التحول السلس من الإغاثة في حالات الطوارئ إلى التنمية الطويلة الأجل، وخاصة في حالات ما بعد الصراع. ومن المهم لتحقيق ذلك أن يعزز التعاون بين المفوضية والاتحاد الأفريقي.

٤٩- فمن أهم القضايا الملحة الناشئة عن التشريد القسري في أفريقيا، ضرورة حماية اللاجئين من النساء والأطفال. ولذا ينبغي أن يتحول التشديد من وضع المعايير إلى تنفيذ جميع الصكوك الدولية القانونية وقرارات مجلس الأمن. وهو إذ ينظر إلى التحديات التي تواجه منطقة الجنوب الأفريقي فإنه يحث المجتمع الدولي على مواصلة دعم المجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي بتزويده بالمساعدة المتزايدة إلى بلدان المنشأ وتوفير الملجأ لإعادة التوطين ولبرامج التأهيل.

٥٠- تولى الرئاسة السيد أنشور (إندونيسيا)، نائب الرئيس.

٥١- **السيد شيماموري** (اليابان) قال إن الإطار القانوني لحماية اللاجئين قد وضع بموجب اتفاقية عام ١٩٥١ والبروتوكول الملحق بها لعام ١٩٦٧. إلا أنه لما كان من الصعب تحديد ما إذا كان طالب معين يستحق مركز اللاجئ فإنه يرحب بالتأكيد الأخير من المجتمع الدولي من خلال اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوضية لالتزامه بحماية مبادئ حماية اللاجئين. وفي ذلك السياق قال إنه يؤيد مبادئ التضامن الدولي وتقاسم الأعباء في ضوء القيود الاقتصادية والاجتماعية بسبب التدفقات الكبيرة من اللاجئين التي تتحملها المجتمعات المضيفة.

٥٢- وأضاف أن اليابان اعتمدت من جانبها قانوناً معدلاً لمراقبة الهجرة ووضعت نظاماً جديداً يستطيع بموجبه طالب اللجوء البقاء في البلد بشروط محددة. وهو يسلم بتزايد أهمية الحلول الدائمة، ولذا فهو يدعو إلى مفهوم أمن الإنسان بهدف تمكين اللاجئين والعائدين من الاعتماد على الذات والإسهام الضروري في التنمية. ويدعو ذلك النهج إلى تضافر الجهود داخل الأمم المتحدة لرأب الفجوة بين الإغاثة في حالات الطوارئ والتنمية والمثل على ذلك هو الصندوق الاستئماني لأمن الإنسان.

٥٣- وأوضح أن المشردين دولياً تقع مسؤوليتهم الأولى على الدول، وفق ما أشير إليه بجلاء في المبادئ المرشدة بشأن قضايا المشردين داخلياً التي وضعتها المفوضية. إلا أنه في بعض الحالات تكون المساعدة من المجتمع الدولي ضرورية. واليابان تتابع باهتمام مناقشة منهج الوحدة الموصى به في استعراض الاستجابة الإنسانية وهو يرحب باستعداد المفوضية

للنظر في الاضطلاع بدور الوحدة الرائدة في حماية المشردين داخلياً بسبب الصراع، وبإدارة مخيماتهم.

٥٤- **السيدة شي ينغ** (الصين) أشارت إلى أنه بينما تناقص عدد اللاجئين على المستوى العالمي في عام ٢٠٠٤، ارتفع عدد الأشخاص الذين يشكلون قلقاً للمفوضية. وأعربت عن الأمل في أن يعطي التزام الدول في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ بإيجاد حل دائم لمشكلة اللاجئين بروح من التضامن الدولي وتقاسم الأعباء، زخماً جديداً للحماية الدولية للاجئين. وكما أنه لا يمكن إحلال سلام دائم بلا تنمية، فإنه لا يمكن إيجاد حل دائم لمشكلة اللاجئين دون سلام.

٥٥- وينبغي أن تواصل المفوضية القيام بدور حفاز لتشجيع المجتمع الدولي على زيادة مساعدته للبلدان النامية التي تستقبل تدفقات كبيرة من اللاجئين. وثمة دور هام آخر للمفوضية هو مساعدة البلدان على التوصل إلى حلول دائمة؛ فهي ينبغي أن تفي بولايتها الدولية للحماية على أساس التعاون الكامل مع الدول الأعضاء.

٥٦- وقالت إنها تشجع المفوضية على اغتنام الفرصة التي يتيحها الإصلاح الجاري في منظومة الأمم المتحدة من أجل تعزيز إدارتها الداخلية وتحسين الكفاءة في استخدامها للأموال. وأضافت أن بلدها يؤيد التدابير التي اتخذتها المفوضية لضمان سلامة العاملين في الإغاثة التابعين لها ولكنها حذرت المفوضية من محاولات بعض المخطئين استخدام اللجوء فراراً من العدالة. فهي تطالب بالامتثال الصارم لاتفاقية اللاجئين احترازاً من إضفاء طابع سياسي على نظام الحماية الدولية للاجئين.

٥٧- وقد نشطت الصين من جانبها في تعزيز آليات آسيا والمحيط الهادئ دعماً للاجئين والمشردين والمهاجرين وهي على استعداد للانخراط في عمليات أخرى للتبادل مع البلدان الأخرى في آسيا والمحيط الهادئ والمفوضية بهذه الروح نفسها.

٥٨- **السيد بيريز** (سويسرا) أشار إلى أن الأردن تستعد لانتخابها في اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوضية. وبلده يؤيد ذلك الانتخاب ويرجو أن تغتنم الأردن الفرصة لأن تكون طرفاً في اتفاقية عام ١٩٥١ وبروتوكول عام ١٩٦٧ الملحق بها.

٥٩- وسويسرا تؤيد أي مبادرة لتعزيز قدرة الوكالة على الحماية التي هي صلب ولايتها. واشتراك الوكالة في العمل لصالح المشردين ينبغي ألا يكون للمساس بمهمتها الأساسية وهي تنسيق العمل الدولي لحماية اللاجئين وإيجاد حلول دائمة لمشاكلهم. ثم إن الإصلاح الجاري في منظومة الأمم المتحدة ينبغي أن يدعم الجهود التعاونية التي تبذلها الهيئات المعنية للاستجابة لاحتياجات المشردين. وينبغي أن تُعقد مشاورات بشأن الحماية في إطار اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، وبوجه خاص مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر بغية تلافي الازدواجية بين الهيئتين.

٦٠- وأضاف أن سويسرا تشجع المفوضية والأعضاء الآخرين في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لضم الحكومات المعنية بشكل أوثق إلى عملية الإصلاح الجارية وطالب المفوض السامي بالتأكد من توافر الحد الأقصى من الشفافية في تخصيص الموارد للمشردين. وإذ أشار إلى أن المفوضية لا تعتزم تحمل مسؤولية مماثلة عن المشردين بسبب الكوارث الطبيعية فإنه حثها على توفير خبراتها من أجل تقدير الاحتياجات. وأعرب أخيراً عن دعم بلده لمبادرة الاتفاقية وزيادة، وتأييده لاقتراح المفوض السامي باتباع نهج محددة إزاء مشكلة اللاجئين لأمد طويل.

٦١- **السيد لورين** (كندا) قال إن من الأمور البالغة الأهمية لجميع الدول أن تبدي من خلال الأعمال الملموسة التزامها

بحماية اللاجئين ولاسيما التزامها بمبدأ عدم الطرد. وأشار إلى أنه بينما تناقص عدد اللاجئين على الساحة العالمية فإن عدد المشردين يظل آخذاً في الزيادة. ولذا يتعين دعم المبادرات الرامية إلى علاج أسباب التشريد القسري وتعزيز المصالحة.

٦٢- ورحب باعتماد اللجنة التنفيذية لاستنتاجات بشأن الأشكال التكميلية من الحماية وبشأن التكامل المحلي. وبالنسبة لقرار إنشاء تنسيق وحدات فإن ذلك وسيلة لتعزيز زيادة التعاون وإمكانية التنبؤ والمساءلة في الاستجابات المتعددة الأطراف للسكان المتضررين من الأزمات. ويجب أن تحرص المفوضية على ألا يكون العمل في دعم المشردين داخلياً على حساب حماية اللاجئين. وبالنسبة للعمل الإنساني فإن لإتباع نهج متضافر على مستوى الأمم المتحدة أهمية بالغة؛ وبشأن قضية اللجوء فإن من الضروري الحفاظ على طابعيها المدني والإنساني. وكندا ترحب بتشديد المفوض السامي على تعزيز قدرة الوكالة على حماية اللاجئين والتزامها بميزنة قائمة على النتائج، ولكنه أعرب عن استمرار القلق إزاء العجز المتوقع. وأشار إلى الاستجابة الإيجابية لتوسيع عضوية اللجنة التنفيذية وقال إنه ينبغي للأعضاء الجدد من غير الموقعين على اتفاقية عام ١٩٥١ أو بروتوكولها لعام ١٩٦٧ أن يعلنوا صراحة التزامهم بمبدأ عدم الطرد، واهتمامهم بإيجاد حلول لمشاكل اللاجئين وعزمهم على أن يصبحوا دولاً أطرافاً.

٦٣- **السيد بن مهيدي** (الجزائر) قال إن انخفاض عدد اللاجئين أمر جدير بالذكر لأنه يأتي نتيجة عمليات إعادة طوعية إلى الوطن بأعداد كبيرة في أعقاب تسوية الصراعات وخاصة في أفريقيا. ومع ذلك فالتوترات لا تزال موجودة في بعض أجزاء من القارة لتطلق تدفقات اللاجئين والمشردين. فمن بين مجموع عدد اللاجئين في العالم فإن ثلثهم في أفريقيا مما يشكل عبئاً ثقيلاً على البلدان المضيفة.

٦٤- والنتائج الإيجابية لعمليات الإعادة إلى الوطن في السنة السابقة لا يمكن إلا أن تشجع المفوضية على مواصلة جهودها للوصول إلى حلول دائمة وكفالة التقاسم العادل للأعباء والمسؤوليات وتعزيز حماية اللاجئين والقدرات على استقبالهم وخاصة من النساء والأطفال. والجزائر ترحب بوضع ترتيبات شراكة بين المفوضية والوكالات الإنسانية الأخرى والمنظمات غير الحكومية وتعزيز شراكاتها مع المانحين التقليديين والمصادر التكميلية للتمويل. ومع ذلك يلزم بذل جهود أخرى كي يمكن مواجهة العجز القائم.

٦٥- وقد كانت الجزائر دائماً تعرض ضيافتها للاجئين وخاصة اللاجئين الصحراويين. وكان العبء الناتج عن ذلك يُتقاسم مع المفوضية وإن كان ذلك قد خفض مؤخراً، على أساس إعادة تقدير محل جدل لأعداد اللاجئين، ومقدار مساعدة اللاجئين التي قدمت بالمشاركة مع برنامج الأغذية العالمي. وأعرب عن أمله بأن يصحح الوفد المشترك بين المفوضية وبرنامج الأغذية العالمي، الذي يزور الجزائر قريباً، الأرقام بحيث لا تتعرض أرواح اللاجئين للخطر. فمصير اللاجئين الصحراويين يتوقف على تنفيذ قرارات مجلس الأمن التي تطالب بإجراء استفتاء بشأن تقرير المصير في الصحراء الغربية. وباعتبار الجزائر طرفاً سياسياً في تلك العملية فإن من الضروري تسجيل سكانها بمن فيهم الذين أصبحوا لاجئين في الجزائر.

٦٦- **السيدة متولي** (جمهورية تترانيا المتحدة) قالت إن حكومتها تواصل استضافة أكبر عدد من العبء الممتد للاجئين في أفريقيا وأنها تحتاج إلى مزيد من المساعدة الدولية لتوفير المرافق الأساسية والخدمات. وهي مشتركة حالياً في عمليتين رئيستين من عمليات الإعادة الطوعية للوطن شملتا البوروندين والكونغوليين اللاجئين ولكن يساورها القلق من أن ينخفض عدد البوروندين العائدين إلى أوطانهم أو يعلق تماماً إذا لم تتوافر الأموال. وهي تطالب مجتمع المانحين

الدوليين بالسعي إلى دعم برامج الإعادة الطوعية للوطن هذه.

٦٧- وأضافت أن هناك قلقاً بالغاً في بلدها إزاء حماية وأمن اللاجئين. فلئن كان العنف الجنسي وأعمال العصابات يسببان مشاكل في المخيمات فإن برنامج الأمن الذي تموله المفوضية مكن الحكومة من ممارسة قدر معقول من السلامة والأمن.

٦٨- وأضافت أن حكومتها تؤيد تماماً مبادرة المفوضية الرامية إلى التصدي لمحنة المشردين داخلياً. ويسرها التحول في مجال الأحداث في منطقة البحيرات الكبرى وفي أفريقيا بصفة عامة وهي ترجو أن تتواصل عمليات الإعادة إلى الوطن.

٦٩- **السيد شيرنينكو** (الاتحاد الروسي) قال إن العولمة أثرت على تدفقات الهجرة وأن هناك أعداداً كبيرة من المهاجرين الاقتصاديين الذين لا يحتاجون إلى حماية دولية. وإساءة استخدام مؤسسة اللجوء حولت مواردها عن الجهود الرامية إلى توفير الحماية الدولية للاجئين وقوضت سلطة المفوضية. والاقتراح بإنشاء مراكز لتنظيم المهاجرين عند النقاط المحيطة للبلدان المقصودة غير ممكن التنفيذ وقد يتسم بالامتهان للبلدان التي تقام فيها تلك المخيمات. وهو يسحب الثقة من جميع طالبي اللجوء لأنه يعني أن هدفهم ليس الهروب من الملاحقة وإنما الهجرة إلى بلد مزدهر.

٧٠- ووفده يطالب باتخاذ تدابير فعالة لمكافحة جماعات الإجرام الدولي المتخصصة في الهجرة غير المشروعة. فوجود طالبي لجوء وهميين يأتي نتيجة نظم التأشيرات الصارمة للعاملين المهاجرين في أغلبية البلدان المتقدمة. والأمن هو الأولوية بالنسبة لحكومته والرقابة الحازمة على انتهاكات نظم الهجرة ينبغي مع ذلك أن تُستكمل بسياسات معقولة ومشروعة لتشغيل المهاجرين.

٧١- وأشار إلى المؤتمر الإقليمي في عام ١٩٩٦ بشأن اللاجئين وقضايا الهجرة في بلدان دول الكمنولث المستقلة. فالدول الأطراف في المؤتمر انتقلت من نقطة الاستجابة لحالات الطوارئ إلى التنظيم الهادف لتدفقات الهجرة، ووفده يثق أن التعاون سوف يستمر بعد إكمال عملية المؤتمر على الصعيدين الثنائي ودون الإقليمي بمساعدة المفوضية والمنظمة الدولية للهجرة وسائر المنظمات الدولية.

٧٢- ويلاحظ الاتحاد الروسي مع الارتياح هبوط أعداد الأشخاص الذين يحتاجون إلى الحماية الدولية، بمن فيهم المشردون داخلياً. والحكومات تتحمل المسؤولية الأساسية عن رعاية المشردين داخلياً وينبغي ألا توفر المساعدة الإنسانية الدولية إلا بموافقة السلطات الوطنية المعنية.

٧٣- وأضاف أن وفده يعرب عن الامتنان للمساعدة المقدمة من المفوضية في حل مشكلة المشردين داخلياً في شمال القوقاز من الاتحاد الروسي. وبالنظر حالياً إلى تطبيع الأوضاع في جمهورية شيشنيا فإن المفوضية اتخذت قراراً صحيحاً بشأن جعل الانتقال ابتداء من عام ٢٠٠٦ من آلية الاستجابة للطوارئ إلى آلية المساعدة الإنمائية.

٧٤- وحكومته تؤيد مبادرات المفوضية لتعزيز فعالية مكتبها وكذلك تعزيز مبادئ التمويل الطوعي لبرامج المفوضية التي سيستمر الاتحاد الروسي في الإسهام فيها.

٧٥- **السيدة أتاردمونتالتو** (مالطة) قالت إن مالطة تسلم بمسؤوليتها الدولية والأخلاقية عن توفير اللجوء لمن يحتاجونه بالفعل وفقاً للاتفاقيات الدولية. وكانت مالطة في السنوات القليلة الماضية قد منحت مركز اللاجئ أو حمت المركز الإنساني لنحو ٥٣ في المائة من طالبي اللجوء، وهي أعلى نسبة قبول في أوروبا. وحسنت مالطة بناء قدرتها سعياً منها إلى تسريع عملية منح مركز اللاجئ وزادت عدد المراكز المعدة لاستيعاب مواطني البلدان الثالثة.

٧٦- وقالت إن الارتفاع الدرامي في أعداد المهاجرين غير العاديين في السنوات القليلة الماضية كان له تأثير شديد على البلد. فالهجرة غير القانونية بسبب الاتجار بالبشر في منطقة البحر المتوسط تشكل تحدياً خطيراً للحكومة وتقوض بشكل خطير قضية اللاجئين الحقيقيين والأشخاص المستحقين لمركز إنساني. والقيود الحالية في مالطة على الصحة والعمالة والخدمات الاجتماعية وكذلك الأمن الداخلي والنظام العام تفاقمت بسبب نقص الموارد البشرية والمالية. وازدادت حدة الحالة بالوضع الجغرافي وأن مالطة هي أصغر البلدان وأكثرها كثافة في الاتحاد الأوروبي.

٧٧- وتتفق مالطة مع المفوضية على أن حماية اللاجئين والهجرة تتطلب اتباع نهج منفصل ولكنه مترابط. وبينما تنتظر مالطة الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية والمقرر إقامته في عام ٢٠٠٦ فإنها ستواصل العمل مع المفوضية والمنظمة الدولية للهجرة وسائر المنظمات من هذا القبيل لإيجاد حل للمشكلة الحادة المتعلقة بالهجرة غير القانونية.

٧٨- **السيد أكسين** (تركيا) قال إن الحكومة التركية تولي أهمية كبيرة للنجاح في عودة المشردين على أساس طوعي وهى تنفذ برنامجاً في هذا الخصوص منذ عام ١٩٩٤. وقد استهلت حواراً مع الأمم المتحدة والبنك الدولي وممثلي المفوضية الأوروبية لحقوق الإنسان في تركيا بقصد تحديد المجالات الممكنة للتعاون وللطرائق. وقد أعدت استراتيجية وطنية متكاملة للمشردين داخلياً تتفق والمبادئ التوجيهية بشأن التشرد الداخلي. وأخيراً فإن تركيا تتعاون بشكل وثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مشروع لدعم وضع برنامج للمشردين داخلياً في تركيا.

٧٩- **السيد كابوما** (زامبيا) قال إن حالات طوارئ واسعة النطاق ظلت تحدث رغم ما أحرز من تقدم في حالة اللاجئين في العالم. وزامبيا نفسها استضافت نحو ٢٠٠ ألف لاجئ وهي تشترك بنشاط في العودة الطوعية للاجئين من أنغولا ورواندا. ورغم التقدم الكبير الذي أحرز فيما يتصل باللاجئين الأنغوليين فإن الروانديين أبدوا تردداً واضحاً في العودة إلى بلدهم. وفيما يتعلق بالكونغو فإن زامبيا تحث المفوضية على أن تعمل بشكل وثيق مع حكومة ذلك البلد من أجل إيجاد ظروف تؤدي بشكل أكبر إلى عودة اللاجئين.

٨٠- ومع تذكر أن العودة الطوعية هي الحل المفضل لمشكلة اللاجئين فإنه يناشد المجتمع الدولي دعم الجهود التي تبذلها المفوضية والمنظمة الدولية للهجرة. وزامبيا تتعاون مع المفوضية بشأن إعداد مبادرة للتخفيف من آثار العجز في الأغذية وسوء البنية التحتية ومحدودية فرص الوصول إلى الخدمات العامة. والغرض من المبادرة هو تمكين اللاجئين من الحصول على قدر من الاعتماد على الذات رهناً بالتوصل إلى حل دائم مناسب. وقال أخيراً إن وفده يحث المجتمع الدولي على مواجهة القلاقل السياسية والتوترات الاجتماعية التي تظل تنتج حركات للاجئين والمشردين داخلياً في معظم أنحاء العالم.

٨١- **السيدة بلايستيد** (الولايات المتحدة الأمريكية) قالت إن وفدها يسره أن أعداداً كبيرة من اللاجئين تعود إلى جنوب السودان، والكونغو وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية في العام المقبل. وإعادة التوطين هي حل هام آخر لمشكلة اللاجئين ولاسيما بالنسبة للكثيرين الموجودين في حالة انتقالية لفترات مطولة. والولايات المتحدة أعادت توطين أكثر من ٢,٦ مليون لاجئ منذ عام ١٩٧٥ وهي تعتمد على المفوضية في مساعدتها لمواصلة برنامجها لإعادة التوطين. وهي ترحب بمبادرة تعزيز شراكات الوكالة مع المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية الأخرى ويسرها أن قضايا التعاون الأوثق مع برنامج الأغذية العالمي بشأن تغذية اللاجئين وإنقاذهم من الموت جوعاً بدأت تؤتى

ثمارها. ومع هذا فلأن برامج تغذية اللاجئين تظل غير ممولة بشكل خطير يجب على المانحين أن يلتزموا بالمزيد في هذا الشأن.

٨٢- وفيما يتعلق بنهج "الوحدات" فإن الحكومة والمفوضية يجب ألا يسمحا بذوبان الاهتمام باحتياجات المشردين داخلياً أو تحولها عن الالتزام باللاجئين. فإسهامات المانحين ونفقات المفوضية في دعم المشردين داخلياً يجب ألا تقلل من الإسهامات أو النفقات الرامية إلى حماية اللاجئين ومساعدتهم. والمفوضية في استجاباتها لحالات الطوارئ يجب أن تكون قادرة على النشر السريع لموظفين أساسيين مدربين جيدًا ويجب على المجتمع الدولي أن يساعد في إيجاد بيئة آمنة للاجئين والعاملين في المجال الإنساني.

٨٣- وأضاف أن الولايات المتحدة سعيدة لأن المفوضية جادة في تعزيز الإشراف والشفافية والمساءلة. وأوضح أن التقدم يعني أيضاً سد "الفجوة في التنفيذ". والولايات المتحدة تؤيد بجدية عمل المفوضية وتطالب كل البلدان والشركاء الإنسانيين بالعمل معاً بشكل وثيق لضمان سياسات عادلة للجوء.

٨٤- **السيد شولتز** (الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر) قال إن أولوية الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر هي حماية ومساعدة الضعفاء بمن فيهم اللاجئون والمشردون داخلياً والمهاجرون بلا أوراق رسمية وضحايا التهريب والاتجار بغض النظر عن وضعهم القانوني ودون تمييز من أي نوع. ومن الشواغل الرئيسية أولئك "الذين يعيشون في الظل" ألا وهم المهمشون لكون كثير من الحكومات لم تعتمد للآن سياسات للهجرة أو تشريعات لتيسير الهجرة المنظمة.

٨٥- والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر يزداد انشغالاً بنزوع الحكومات إلى اعتبار إنشاء المخيمات حلاً عادياً لتدفقات طالبي اللجوء إليها. فلئن كانت المفوضية قد نجحت في الحد من تأثيرات الحياة في المخيمات على الناس لا تزال التقارير مستمرة عن مخاطر الحماية والعنف والمشاكل الصحية النفسية والاعتماد على المساعدة الخارجية وضياع كرامة الإنسان بالنسبة للأشخاص أنفسهم. والاتحاد يحث جميع الحكومات على النظر إلى المخيمات على أنها الملاذ الأخير وعلى أن تتعاون بشكل أوثق مع المفوضية والمنظمات الإقليمية المعنية من أجل تلبية احتياجات الناس.

٨٦- وأضاف أن من دواعي القلق أن ضحايا الاتجار يستمر تجريمهم في بعض البلدان. فالتهريب والاتجار تزايدا في السنوات الأخيرة بسبب الفقر وعدم وجود تشريعات متماسكة للهجرة. والاتحاد يؤيد تناول قضايا حركة السكان هذه على المستوى الإقليمي وهو قد تعاون بنجاح مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في أقاليم آسيا والمحيط الهادئ وأوروبا.

٨٧- وذكر أنه أغلبية المشردين في العالم هم لاجئون فروا من كوارث طبيعية لا من صراعات. والاتحاد منظمة أنشئت لتلبية احتياجات الإنسان في أشد حالات الطوارئ حرجاً وهو على هذا النحو سيواصل التعاون الوثيق مع المفوضية.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠